

أهمية الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

The importance of the Islamic financial industry in achieving financial and economic stability.

أوشيكين عنتر

Ouchiken Anter

جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل-الجزائر

anterouchiken@gmail.com

Received: 07/04/2022

Accepted: 10/05/2022

Published: 30/06/2022

ملخص:

تتناول هذه الورقة أهمية الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، أين تم التوصل إلى أنه بإمكانها أيضا أن توفر الحماية اللازمة للنظام المالي من التعرض لمختلف أنواع لاختلالات مما يمنع تكرار وقوع الأزمات المالية والاقتصادية وما يتبعها من انهيارات عميقة على جميع المستويات، وهو ما تسعى إليه جميع المنظمات الدولية واقتصاديات العالم.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المالي والاقتصادي، التوازن المالي، الصناعة المالية الإسلامية.

تصنيف JEL: P34، C62، G21.

Abstract:

This paper deals with the important of the Islamic financial industry in achieving financial and economic stability , where it was concluded that it can also provide the necessary protection for the financial system from exposure to various types Imbalances, which prevent the recurrence of financial and economic crises and the subsequent deep collapses at all levels, which is what all international organizations and economies of the world seek..

Keywords: (Financial and economic stability, financial balance, Islamic financial industry)

Jel Classification Codes: P34, C62, G21.

مقدمة:

واجه الإقتصاد العالمي على مدار عقود من الزمن العديد من الأزمات المالية أثرت في مستوى أدائه ، والتي عرفت تداعياتها انتشارا رهيبا بفعل عوامل ترابط القنوات المالية ومظاهر الإقتصاد المعولم ، مما دفع بالباحثين إلى المناداة بضرورة المسارعة لإصلاح النظام المالي العالمي وإيجاد الحلول الكفيلة بمنع تكرار الأزمات والحد من آثارها من خلال محاولة توصيف النقص وإدراك مواطن الخلل في جوهر أساليب التمويل المعتمدة التي تتسبب كل مرة في بدايات الانحراف وظهور حالات من عدم الاستقرار من حين لآخر، فأيات نظام التمويل الوضعي السائر في فلك الفكر الرأسمالي تتسبب كل مرة في اختلالات عميقة لا تلبث أن تتحول إلى أزمة تمس كامل أركان النظام المالي وتؤدي به إلى الانهيار ملقية بعد ذلك بتداعياتها على الإقتصاد العالمي ، حتى أضحي صمود هذا النظام برمته في وجه تلك الهزات موضع شك بالنسب لبعض المحللين ، في حين ذهب اتجاه آخر في الرأي إلى ضرورة التخلي على نظام التمويل الوضعي الحالي و العمل على محاولة إيجاد نظاما تمويليا بديلا آمنا يتميز بقدرته على حمل اقتصاديات العالم إلى تحقيق المزيد من الرفاهية بعيدا عن أي تهديدات محتملة ، أين اتجهت الأنظار إلى الصناعة المالية الإسلامية التي كانت الأقل تضررا من الأزمة العالمية لسنة 2008، فالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ومنتجات هذه الصناعة استطاعت أن تتجنب الآثار المدمرة للأزمة بل وتمكنت من صد ارتداداتها الخطيرة ، كما أنها استمرت في تقديم التمويل وفق صيغها المتعددة بالشكل الذي قاد إلى طرح تساؤلات بشأن كل ما يحيط بهذه الصناعة والسر الذي جعل من الأسس والمبادئ التي تقوم عليها مصدرا لمتانتها ، حيث تمكنت آلياتها في عز تصاعد حدة الأزمة من توفير الحد الأدنى اللازم والكافي من التوازن المالي والاقتصادي وهو ما افتقدته الصناعة المالية التقليدية ، مما قاد إلى ضرورة البحث في إمكانية معالجة حالات عدم الاستقرار في النظام المالي اعتمادا على نوعية النظام المستخدم في حل المشكلة التمويلية ذاتها وليكن ذلك من خلال الصناعة المالية الإسلامية .

على ضوء ما سبق تتضح الإشكالية التي سوف نحاول الإجابة عليها من خلال هذه الورقة البحثية ويمكن صياغتها كالاتي:

"إلى أي مدى يمكن للصناعة المالية الإسلامية أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي؟"
للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

01 - تلعب الصناعة المالية الإسلامية دورا مهما في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

02- يتم تحقيق هذا الاستقرار من خلال مبادئ وأسس المالية الإسلامية.

أما فيما يخص مناهج الدراسة المعتمدة للإجابة على المشكلة فقد تم توظيف المنهجين التحليلي والوصفي، حيث تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور أساسية على الشكل التالي:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الصناعة المالية الإسلامية والضرورة إليها

المحور الثاني: الاستقرار المالي والاقتصادي وأهميتهما في الاقتصاديات الحديثة

المحور الثالث: دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

01 . مفاهيم عامة حول الصناعة المالية الإسلامية والضرورة إليها

01.01 -تعريف الصناعة المالية الإسلامية

هناك عدة تعريفات تحدد مفهوم الصناعة المالية الإسلامية تمت صياغتها اعتمادا على مبادئ وخصائص وأهداف هذه الصناعة ، حيث عرفت بأنها " مجموع الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار الشرع الحنيف (علي وصالح ، 2002) ، كما عرفت أيضا بأنها " عملية تطويرية وتنويعية وإبداعية لأدوات التمويل في الأسواق المالية بما فيها النقدية والتي تتيح فرص التقليل من المخاطر من خلال الإطار الإسلامي الذي يشترط الالتزام بالمشاركة في الربح والخسارة والتخلي عن شرط الفائدة الربوية في تنشيط المعاملات المالية المشروعة بهدف تلبية حاجيات تمويلية جديدة تحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي"(ساسية جدي، 2015).

من التعريفين يمكن وصف الصناعة المالية الإسلامية بكونها عملية تطوير وإبداع لأدوات التمويل وهوما يتوافق مع مضمون الابتكار المالي، وأن هذا الأخير يكون من أجل تحقيق هدف التقليل من المخاطر غير أنه يكون في إطار المعاملات المالية الشرعية الإسلامية من أجل إفادة المجتمع اقتصاديا ومن ثم اجتماعيا.

01.02-أسس الصناعة المالية الإسلامية وخصائصها

تقوم الصناعة المالية الإسلامية على أسس شرعية مستمدة من الكتاب والسنة تحدد المعاملات المالية وأطرها بين أفراد المجتمع الإسلامي وأيضاً فيما بين المسلمين وغيرهم، فالشريعة الإسلامية حثت ورغبت في الاجتهاد والابتكار من أجل ما هو في صالح الفرد ما لم يرد تحريمه أو ينهى عنه في نص أو من خلال اجتهاد فقهي وأيضاً ما لم يضر الجماعة وبناء على ذلك فإن أسس قيام الصناعة الإسلامية هي الآتي: (عياشي، 2018، ص. 16)

- **الوعي بالسوق:** يقصد بالوعي بالسوق أن تكون الحاجات التي تتطلبها السوق معروفة لمن يقوم بالابتكار والتطوير للأدوات والأوراق المالية، بالإضافة إلى تحقيق التراضي بين جميع الأطراف، لأن الصناعة المالية تهدف إلى تلبية الاحتياجات المختلفة لجميع الأعوان الاقتصاديين مع استفادتهم.

- **الإفصاح:** المقصود به بيان المعاملات التي يمكن أن تؤديها تلك الأدوات التي يتم ابتكارها أو تطويرها وذلك لسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها المتلاعبون أو المضاربون لاستخدام تلك الأدوات لتحقيق غايات لم تكن تهدف إليها أصلاً، أو التحايل على الربا أو القمار.

- **المقدرة:** أي وجود قدرة رأسمالية تمكن من الشراء أو التعامل.

- **الالتزام:** أي الالتزام بضوابط التشريع الإسلامية.

إن هذه الأسس سوف تنحو مبدئياً بعملية التمويل للسير وفق ما يتطلب استمرار تنامي الحركة المالية والاقتصادية من توازن، ما تجعل استفادة جميع الأطراف متساوية وذلك على قدر مساهماتهم ووفقاً لما تقتضيه بنود العقود المبرمة.

أما فيما تعلق بخصائص الصناعة المالية الإسلامية فيمكن إيرادها فيما يأتي: (حمزة طيوان، ص.18)

- **الابتكار الحقيقي بدل التقليدي:** يقوم الابتكار الحقيقي على إيجاد منتجات مالية إسلامية حقيقية وليست صورية ذلك أن كل أداة من أدوات الصناعة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى سواء تعلق الأمر بالمخاطر، الضمانات والتسعير، وهذا من منطلق أن المقصود بهذه الصناعة هو ما يلبي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية، وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار.

- **الكفاءة الشرعية:** تقوم الصناعة المالية الإسلامية على التشريع الإسلامي والذي يتم اعتمادا على مبادئه تصميم المنتجات المالية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، مع التركيز على أهم أسس الصناعة المالية الإسلامية القائمة على مبدأ المشاركة في الأرباح والمخاطر.

- **التمويل والاستثمار:** تهدف الصناعة المالية الإسلامية لإدارة السيولة وتوظيفها، من خلال جذب رؤوس الأموال المتوفرة لدى أصحاب الفائض (الودائع) الذين يرفضون التعامل بمنتجات الصناعة المالية التقليدية، وتوظيف هذه الودائع في عمليات تمويل الاستثمارات الحقيقية المشروعة بمبدأ المشاركة.

01. 03- الحاجة إلى الصناعة المالية الإسلامية

هناك عدة أسباب للسعي وراء تبني صناعة إسلامية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- **انضباط قواعد الشريعة الإسلامية:** بمعنى أن قبول التعاملات التي تلبي احتياجات الناس بصورة كفوة اقتصاديا يظل مرهونا بعدم منافاته للشرع، ومن أجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية والانضباط بالقواعد الشرعية في المعاملات المالية يجب على القائمين الدمج بين استيعاب المقاصد الشرعية وتقدير احتياجات المتعاملين الاقتصادية، ذلك أن الصناعة المالية الإسلامية تهدف إلى تلبية الاحتياجات الاقتصادية في ظل استيفاء متطلبات القواعد الشرعية (السويلم، 2004، ص.10).

- **تطور المعاملات المالية:** إن تطور المعاملات المالية وفق ما تقتضيه متطلبات هذا العصر يجب أن يرافقه الاجتهاد الفقهي وبيان الأحكام الشرعية لتلك المعاملات، حتى لا ينجم عن ذلك استبعاد ما هو حلال في جوهره أو تقبل ما هو محرم شرعا مهما اختلفت صور المعاملات وأشكالها، مع العمل على إيجاد البدائل الممكنة (جدي، 2015، ص.123).

- **المنافسة مع المؤسسات الرأسمالية:** فالتحديات الكبيرة التي فرضت على الاقتصاد الإسلامي استوجبت العمل إيجاد البدائل المالية الإسلامية وفي نفس الوقت تطويرها بما يضمن تحقيق التكافؤ في المزايا مع تلك المقدمة من طرف الصناعة المالية التقليدية بل ومنافستها (السويلم، 2004، ص.11).

02. الاستقرار المالي والاقتصادي وأهميتهما في الاقتصاديات الحديثة

لعبت الأزمات المالية والاقتصادية العالمية ومنها الأزمة المالية لسنة 2008 دورا مهما في تزايد الاهتمام والتطلع نحو تحقيق الاستقرار على الصعيدين المالي والاقتصادي لدول العالم ، وهذا لأهميتهما الكبيرة في

تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية ومن ثم الزيادة في النمو، حيث يلعب الاستقرار المالي دورا مهما في تأهيل القطاع المالي لاستيعاب وامتصاص الصدمات الناتجة عن الأزمات المالية التي قد تصيبه و تقليص احتمالات وفرض انتقال تداعياتها ، كما يحقق الاستقرار الاقتصادي الكفاءة اللازمة لتشغيل الموارد وزيادة الطاقة الإنتاجية واستقرار الأسعار عند مستوياتها .

02. 01- الاستقرار المالي وأثره في الوقاية من الأزمات

الاستقرار المالي يعبر عن استقرار جميع مكونات النظام المالي والأسواق المالية والأنشطة المرتبطة بها ، فقد عرفه كروشييه" بأنه الحالة التي تتمتع فيه المؤسسات في القطاع المالي بقدر كبير من الثقة في قدرتها على الاستمرار في أداء مهامها المنوطة بها دون الحاجة إلى مساعدة خارجية ، مع قيام المتعاملون في الأسواق الرئيسية بإجراء معاملاتهم بقدر من الثقة وبأسعار تعكس القيمة الحقيقية للمنتجات المالية المتداولة بحيث لا تشهد أسعار هذه المنتجات تغيرات جوهرية لا تعكس قوى العرض والطلب عنها" ، ويشير مفهومه أيضا إلى كيفية التعامل مع الأزمة حال وقوعها بل أيضا تأهيل وتهيئة القطاع المالي لاستيعاب وامتصاص تلك الأزمات والحد من احتمالات وقوعها ، وتقليص فرص انتقال تداعياتها إلى مكونات القطاع المالي المحلية الرئيسية ومن ثم إلى باقي القطاعات الاقتصادية بالدولة ، هذا الأمر يتطلب قدرا كبيرا من الشفافية والحوكمة في المؤسسات والأسواق المالية والتأكد من قدرة النظم الخاصة بالمدفوعات والتسوية والمقاصة على الاستمرار وقت الأزمات في القيام بوظيفتها بكفاءة، ويتطلب تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام بالضرورة وجود قطاع مالي متطور ومستقر وقادر على توجيه المدخرات لتمويل فرص الاستثمار المنتجة القادرة على توفير المزيد من فرص العمل ورفع مستويات الإنتاجية للمستويات القصوى الممكنة ، ومن ثم فإن تحقيق الاستقرار في القطاع المالي يمكن اعتباره نقطة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي(عدي قندح ،2022) ، فأهمية الاستقرار المالي تكمن في تمكين القطاع المالي من إدارة الموارد التمويلية بشكل كفؤ وهذا من خلال توجيه الفوائض المالية لتغطية العجز وتمويل العملية الاستثمارية بالسلسلة المطلوبة لأجل الرفع من مستوى النمو كما يلعب دورا مهما أيضا في الوقاية من الاختلالات على المدينين المتوسط والبعيد.

02. 02- الاستقرار الاقتصادي وأهميته

عرف على أنه" العملية التي تهدف إلى تحقيق مستويات عالية من التشغيل والاستقرار في المستوى العام للأسعار ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي مستمر (شندي وعبد الخضر،2016، ص.09)، كما عرف أيضا "بأنه الاستخدام الكامل للموارد دون أن يتعرض الاقتصاد لهزات اقتصادية، أي دون تقلبات أو أزمات كبيرة وارتفاع في المستوى العام للأسعار، لتصبح مشكلة الاستقرار الاقتصادي هي العمل على مقاومة التقلبات الاقتصادية التي تنتاب الاقتصاد عن طريق السعي إلى إحداث تغيير كبير في هيكل الناتج ومكوناته (عبد المطلب، 2003، ص. 20).

مما سبق ، يمكن حصر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة يقابلها مستويات متحكم فيها من التضخم ، مع التوازن في ميزان المدفوعات والموازنة العامة بغرض تحقيق النمو

الاقتصادي وبالتالي التنمية اللازمة وهي الوضعية المثلى المبحوث عنها ، ففقدرة الاقتصاديات الوطنية على تجنب ومقاومة الصدمات ومنع التقلبات الحادة والعميقة التي قد تتعرض لها يمكنها من تحقيق معدلات نمو مستدامة تظهر آثارها في شكل الرفع من مستويات المعيشة من خلال ضمان التنوع في الدخل والزيادة في الإنتاجية والكفاءة وكذا الرفع من مستويات التشغيل والعمالة.

02. 03 - العلاقة بين الاستقرار المالي والاقتصادي: يتحقق الاستقرار المالي من خلال الوصول إلى التوازن بين عناصر القطاع المالي الثلاثة : المؤسسات المالية بمكوناتها الأساسية (البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى) ، الأسواق المالية بمكوناتها المختلفة (أسواق رأس المال وأسواق النقد) ، البنية التحتية التشريعية والتنظيمية والقانونية ونظم الدفع والمحاسبة، و يعتمد الاستقرار المالي إلى خلق بيئة آدا مالية متوازنة بين تلك العناصر وهو ما تسعى إليه البنوك المركزية في العالم في إطار سعيها لتحقيق الاستقرار العام لبلدانها ، ما يعني التعامل مع الأزمات المالية وقت حدوثها بل قبل حدوثها وبشكل استباقي ، إضافة إلى تأهيل المصارف للاستعداد للصدمات المتوقعة بإجراء العديد من الاختبارات والمطالبة بالحفاظ على نوعية معينة من الأصول بما في ذلك التخصصات المالية (جريدة الرياض، 2016) ، وكنتيجة للترابط بين العناصر السالفة الذكر ووفقا لنظرية التبعية فإن حدوث اضطراب في أحدها من شأنه أن يضعف الاستقرار كله ، فالنظام المالي المستقر هو القادر على الحد من الاختلالات وتسويتها بعدة سبل أهمها آليات التصحيح الذاتي بالكيفية التي تقلص انتقال تداعياتها للتأثير على الاستقرار الاقتصادي نتيجة العلاقة السببية بينهما ، وهي العلاقة التي أكدتها آثار الأزمات المتعاقبة التي شهدها العالم ومن ذلك الأزمة المالية العالمية والتي كانت البنوك التجارية بؤرتها الأولى لنتنقل عداها إلى باقي أجزاء السوق المالي وتخلق بعد ذلك حالة خطيرة من عدم الاستقرار في الاقتصاد الحقيقي، من جهة أخرى فإن الاستقرار الاقتصادي المستدام يتطلب بالضرورة وجود قطاع مالي متطور ومستقر قادر على توجيه المدخرات لتمويل فرص الاستثمار المنتجة القادرة على توفير المزيد من فرص العمل ورفع مستويات الإنتاجية للمستويات القصوى الممكنة.

إن تحقيق الاستقرار في القطاع المالي يمكن اعتباره نقطة الانطلاق نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما يتطلب الاستقرار المالي استقرارا نقديا يتمثل في قدرة القطاع النقدي على تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار عند المستويات المستهدفة ووجود هيكل واضح لأسعار الفائدة ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية، ويستطيع بدرجة مناسبة من الكفاءة تنظيم كمية وأسعار وشروط الائتمان بشكل يدعم النمو الاقتصادي، ويحول دون تركيز وتراكم مخاطر الائتمان وخاصة في القطاعات الأكثر عرضة للتقلبات (قندح ، 2022).

كما تتضح العلاقة السببية بين السياسة النقدية والاستقرار المالي من خلال تأثير الأدوات المستخدمة في السياسة النقدية كسعر الفائدة على قدرة الشركات العاملة بالاقتصاد على خدمة مديونياتها للبنوك وكذلك تأثير التطورات في أسعار الفائدة على أسعار الأصول المالية والسلع وبالتالي على قدرة القطاع العائلي ، هذا بالإضافة إلى تفعيل دور أدوات السياسة النقدية لتعزيز النمو ووجود سياسة لسعر الصرف تحد من التقلبات

غير المبررة وتمنع عمليات المضاربة على العملة وهو ما يدعم جهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويعزز التنافسية الدولية ، وتؤكد حالة التكامل والتشابك بين الدور الذي يقوم به القطاع المالي ودور السياسة النقدية على عدم إمكانية تحقيق الاستقرار المالي بمعزل عن الاستقرار النقدي (الشاذلي، 2014، ص.14).

03 . دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

أكدت الأزمة المالية العالمية أن المصارف الإسلامية والتي تشكل جزءا مهما من الصناعة المالية الإسلامية كانت أكثر أمانا من المصارف التجارية وهو ما عزز الانطباع الإيجابي نحو قاعدتها المصرفية ، إذ تمكنت من جلب الانتباه نحوها ليتحول هذا الانتباه إلى شعور بإمكانية الاستفادة من خدماتها من قبل عديد الأطراف المتدخلة في السوق المالي العالمي ، حيث اعتبرته هذه الأطراف ملجأ يوفر الحماية ويخفف وطأة مخلفات الأزمة وآثارها عليهم ، فوصف الصناعة المالية الإسلامية خلال تلك الفترة بالأمان شجع على اعتبارها جزءا من الحل لتلك الأزمة ، كما وجه الأنظار نحو إمكانية الاعتماد عليها كبديل متميز للنظام المالي الحالي من أجل تحقيق الاستقراران لمالي المنشود (السبعوي وآخرون ، 2012 ، ص.76) حيث شكّلت هذه الحقيقة علامة فارقة في انكشاف الدور الفعال الذي تلعبه هذه الصناعة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي ، وهو ما يستدعي ضرورة العمل على تحليل وإدراك آليات ونقاط القوة التي تركز عليها هذه الصناعة .

03.01- التمويل الإسلامي وكيفية تحقق الاستقرار المالي

إن المبادئ التي نصت عليها الشريعة الإسلامية وأكدها النظام المالي الإسلامي شجعت العمل على نمو المال وعدم اكتنازه والعدالة في الثروة، وإقرار مبدأ الملكية العامة وصيانة واحترام هذه الملكية ، وهذا ما افتقده النظام الرأسمالي ومن ثم حدثت الأزمات العالمية المتتالية والمتكررة ، فالصناعة المالية الإسلامية والتي لا تعدو أن تكون عبارة عن تطوير لأدوات التمويل في إطارها الشرعي الإسلامي أو ما يعرف بالتمويل الإسلامي فهي تلعب دورا مهما في تحقيق الاستقرار المالي ومنه الاقتصادي ، والأمر في ذلك يعود إلى مبادئ التمويل الإسلامي في حد ذاتها والتي تلعب دور قوة تحصين ذاتية من وقوع الاختلالات الممكنة .

- دور التمويل الإسلامي في الاستقرار النقدي:

يعتمد التمويل التقليدي بشكل كبير على الائتمان نظير فوائد ربوية تدفع بحلول الآجال مع الأقساط المستردة والتي تدرج ضمن التكاليف النهائية للمنتجات كما أنها تكون جزءا مهما من أسعارها في السوق ، حيث تؤدي تقلبات أسعار الفائدة في الأسواق لمزيد من التوسع في الاستثمارات أو الإحجام عن ذلك وبالتالي خروج المشروعات رغم حاجة الاقتصاد إليها ، وهذا يعنى التأثير على كفاءة الأسواق المالية المتمثلة في توجيه رؤوس الأموال للتوظيف في مواطن العجز، كما يؤدي خلق النقود من خلال الائتمان إلى المزيد من الموجات التضخمية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار النقدي ، فالنقود لا تخلق إلا نقودا أخرى ، إن هذا الارتفاع

في معدلات الأسعار هو في الحقيقة عبارة عن تباعد متزايد بين الاقتصاد المالي والحقيقي وهي السلبية التي تتلشى في ظل التمويل الإسلامي، فالطبيعة التشاركية للمشروعات وما تتضمنه مبدئياً من تقاسم الأرباح في حال تحققها وفي نفس الوقت الاستعداد الجماعي لتحمل الخسائر إذا ما وقعت، تجعل من جميع أطراف التعاقد تبحث عن تحقيق الحالة الأولى وتهدف تطلعاتها مجتمعة إلى الوصول إليها، فتمو القطاع المالي في ظل ذلك يعبر عما يقابله في الواقع من زيادة في حجم المبادلات والأنشطة الاقتصادية التي يهدفون إلى توسيعها، فصيع المشاركة في التمويل الإسلامي تدفع بكافة الأطراف إلى الحرص على ضرورة تحقيق نتائج إيجابية للاستفادة من الأرباح، فتكلفة مشروعهم هي أقساط المساهمة في حد ذاتها ولا وجود لثمن الحصول على التمويل كما في الصناعة المالية التقليدية، والتي يعد فيها هذا الثمن - المستوجب الدفع بغض النظر عن النتائج - منفصلاً تماماً عن المشروع مما يؤدي إلى انفصال القطاع المالي عن القطاع الحقيقي، في حين تلعب آليات التمويل الإسلامية دورها المهم في تقليص تلك الفجوة بين هذين القطاعين.

- دور التمويل الإسلامي في دعم الثقة في النظام المالي:

أثبتت التجارب السابقة أن سلوكيات التدافع من قبل المتدخلين في السوق المالي خلال الأزمات للتخلص من أصولهم المالية بغرض تفادي الخسائر تؤدي إلى المزيد من الانهيارات في القطاع المالي، إن هذا التدافع ناتج بالأساس إلى شعور هؤلاء المسبق بعدم الارتياح من وضعيتهم العامة في ظل المخاطر التي تكتنف جل عملياتهم المالية من مخاطر التقلبات في أسعار الفائدة والتراجع في قيم الأصول والخسائر المرتبطة بالمشتقات وغيرها (العربي وقدي، 2016، ص. 17 و 18)، فقد تؤدي أي بوادر أخرى أو تطورات على مستوى السوق إلى تعميق ذلك الشعور بعدم الثقة وبالتالي تأزم الوضعية وتفاقمها من خلال ما يعرف بسلوكيات القطيع وهو الأمر الذي عادة ما يحصل في ظل نظام التمويل التقليدي.

إن تعزيز الثقة بين أطراف التمويل هي عملية ضرورية بسبب أهميتها البالغة في استمرار عمل النظام المالي ومنه استمرار العملية التمويلية، ويتم ذلك من خلال صيغ التمويل الشرعية التي تؤكد على ضرورة إجراء جميع المعاملات في نسق متجانس من تقاسم للمخاطر، بحيث تقتضي المشاركة توزيع عادل لهذه المخاطر وعدم تركيزها على طرف دون آخر، مما يؤدي إلى الانسجام وخلق حالة من الارتياح و يعزز من عنصر الثقة بين جميع الأطراف مع تركيز الجهود نحو تحقيق النجاح، ومما يشجع على ذلك أيضاً وجوب الحرص على عقد التعاملات وفق مبادئ الأمانة والإنصاف والصدق والمصارحة ومنع كافة أشكال التدليس والاحتيال، كما أكدت المبادئ الإسلامية على منع الغرر والتي تتخذ في النظام المالي الحالي أشكال المقامرة أو المجازفة والعمليات عالية المخاطر التي تسيطر عليها حالة عدم اليقين وفقدان الثقة بين الأطراف، كما أن النهي على بيع ما لا يملك في المعاملات التي تستند إلى الشرع من شأنه أن يعدم عمليات التمويل الوهمية وهو ما يكسب النظام المالي ثقة واسعة بين جموع المتعاملين فيه.

- دور التمويل الإسلامي في استقرار أسعار الأصول المالية:

في ظل التمويل التقليدي تؤدي الزيادات في منح الائتمان ومن ثم عمليات خلق النقود إلى فوارق كبيرة بين أسعار الأصول الإسمية و الحقيقية ، كما تغذي عمليات المجازفة على تلك الأصول ومختلف أشكال التعامل بالمشتقات المالية الارتفاعات المستمرة في قيمة الأصول مشكّلة بذلك فقاعات مالية يؤدي انفجارها إلى اختلالات عميقة في النظام المالي ، كما تلعب العدوى المالية والسلوكيات العشوائية للمتعاملين أثناء دورها مهما في المزيد من الانهيارات مما يكبد هؤلاء خسائر ويدفع بالنظام المالي إلى الفوضى و العجز عن أداء مهمته بالشكل المطلوب ، كما أن مسار التعافي من آثار هذه الاختلالات قد يطول أمدته في كل مرة معرقلا بذلك العملية التمويلية ومؤثرا في العملية الاستثمارية .

إن أهم ما يضبط هذا التفاعل الخطير هو مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر في ظل التمويل الإسلامي الذي يخفف من حدة عمليات التدافع بغرض تجنب مخاطر انهيار أسعار الأصول المالية محققا نوعا من الثبات فيها، مما ينعكس على استقرار النظام المالي ومن ثم على أدائه، كما أن تحريم أشكال المقامر بالمشتقات المالية وكذا إعادة جدولة الديون بمعدل فوائد ربوية أعلى سوف يؤدي إلى تقلص حجم المديونية وتناسبها مع الأنشطة الاقتصادية الممارسة في الواقع .

02.03. الترابط بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي في ظل الصناعة المالية الإسلامية.

تعتبر حالة عدم الاستقرار في القطاع المالي هي بداية لظهور الأزمات التي تضرب من حين لآخر النظام المالي ، هذه الحالة منشأها النمو المتزايد في حجم الديون وهو ما يحدث في الصناعة المالية التقليدية التي تعتمد الفوائد الربوية وبيع الديون والمجازفة والبيع على الهامش وغيرها من آليات الرفع الائتماني ، والتي تؤدي إلى نمو الأصول الحقيقية بمنتالية حسابية في حين تنمو الثروة بمنتالية هندسية فيختل بذلك البناء الاقتصادي ، بحيث تنشأ أهرامات هائلة من الديون والالتزامات لا يقابلها بالقدر نفسه الحجم المطلوب من السلع والخدمات وهذا ما يسمى بالهرم المقلوب ، ما يعني أن الحجم الهائل من الديون قائم على قاعدة محدودة من الإنتاج الحقيقي (صالح و غربي ، 2009 ، ص. 04) ، بحيث يؤدي التخم المتزايد إلى ظهور الفقاعة المالية التي لا تلبث أن تنفجر محدثة اختلالات مالية خطيرة وانهيارات في الوضع الاقتصادي.

إن تضمن الصناعة المالية التقليدية للفوائد الربوية سوف يؤدي مع مرور الوقت إلى تزايد الديون بوتيرة أعلى من تطور الإنتاج العيني الذي يقابلها ، كما أن التعامل بالمشتقات المالية التي قد يحقق من ورائها المقامرون (المضاربون) في السوق المالي أرباحا طائلة - إذا نجحت تكهناتهم المستقبلية بخصوص ارتفاع أو تراجع في قيم الأصول - سوف لن يضيف للإنتاج الحقيقي شيئا بمعنى أنه لا يخلق القيمة المضافة للاقتصاد ، ونفس الشيء ينطبق على ما تشمله عمليات التأمين على القروض ، كما أن بيع الدين عن طريق آلية التوريق والتي يتم الاستئجار بها قبل البنوك التجارية من أجل تفادي الخسائر شبه المؤكدة للقروض المتعثرة أو المشكوكة التحصيل التي تحوزها ، هي عبارة عن دفع لخطر مؤكد يداهما - أو يكاد يكون كذلك - لجهة أخرى تجهل

تماما وضعية المدين أو درجة الخطورة التي يكتسبها هذا الدين في غياب المكاشفة التي تقتضيها عدالة المعاملات المالية العادية .

إن الصناعة المالية الإسلامية تقتضي تنظيم المعاملات المالية في إطارها الشرعي بما يكفل الحقوق ويحقق المقاصد ويرعى مصالح الجماعة ، ونهى عن الربا و بيع الديون والمقامرة والغرر وغيرها من المعاملات التي تعد من صميم التمويل التقليدي الوضعي إذ يعد كل ذلك من قبيل أكل الأموال بالباطل ما يضر الفرد والمجتمع ، ففي ظل التمويل الإسلامي تتبدد المخاوف من ظهور حالة عدم الاستقرار المالي ، فمثلا صيغة المشاركة تضمن تقاسم المخاطرة والأعباء وهو ما يخلق الثقة بين المساهمين ، كما نجد أن مصطلح المضاربة برأس المال في مفهوم الشريعة والتي تعني تقاسم كل من الأرباح والخسائر مقابل تقديم المال نظير تقديم الشريك الآخر لجهده وعمله أو خبرته ، تختلف جذريا عن المضاربة في مفهوم النظام الرأسمالي التي لا تزيد عن كونها مقامرة يربح فيها طرف على حساب الآخر منتجة لنا بذلك معادلة صفرية ففي التمويل الإسلامي (محمد بوجلal ، د س ن ، ص 75 و 76) يتحقق التناسب بين التزايد في المديونية مع الزيادة في الثروة والدخول بسبب غياب التعامل بالفائدة وكذا المجازفة على المكشوف وحرمة بيع الدين ، كما تختفي فيه المعادلات الصفرية بسبب النهي عن بيع ما لا يملك وتتأسق في ظلها العمليات التمويلية مع المعاملات التي تتم على مستوى الاقتصاد العيني مما يضعف ظاهرة الانفصال بين الاقتصاد النقدي والحقيقي ، فالتمويل الإسلامي يحدث ارتباطا وثيقا بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي وهو ما يمثل قوة حماية ذاتية وآداة للتصحيح التلقائي ، فلا يمكن في ظلها أن يتجاوز حجم المديونية حجم الثروة الفعلية فضلا على تجسيده للتبادلات الفعلية وليس الوهمية .

03.03-فعالية الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنهوض بالتنمية.

رأينا سابقا كيف أن الاستقرار المالي يلعب دورا مميذا في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي ، فتحقق الاستقرار المالي من شأنه أن يقود إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و يمكن التوصل إلى ذلك من خلال تبني الصناعة المالية الإسلامية فإن من أهم مميزات هذه الصناعة هو التخصيص الأمثل للموارد بتوجيه التمويل لتلبية الاحتياجات الضرورية وبالتالي تشغيل الطاقات المتاحة ، ويرجع السبب في هذا لعدم وجود عنصر المفاضلة بين عوائد توظيف رأس المال بفوائد ربوية و مردودية المشاريع الاستثمارية ، فتحقيق الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية التي تخلقها مختلف صيغ التمويل الإسلامي مثل المضاربة والمرابحة والتمويل التأجيري .. وغيرها، تلعب دورا مهما في تعبئة المدخرات وتوظيفها من أجل زيادة معدلات الإنتاج وتنوع الدخول وزيادة التشغيل وتقليص معدلات البطالة ، دون إغفال دورها في توسيع الاستثمارات الحقيقية الواقعية وليس الافتراضية كما هو الأمر بالنسبة للصناعة المالية التقليدية ومن شأن ذلك كله أن يصب في صالح الزيادة في معدلات النمو وتحقيق التنمية ، كما أن الصيغ الأخرى غير الربحية لهذه الصناعة كالزكاة والتكافل وإلى جانب تحقيقها لجوانب من العدالة والاستقرار الاجتماعي ، من شأنها أيضا أن تحقق التوازن الاقتصادي وأن تعيد بعث الحركية الاقتصادية والتجارية وفق آلية إعادة توزيع الثروة بين الأفراد

بالشكل الذي يؤدي إلى منع تركيزها في يد فئة قليلة ، وهو ما يسمح بإعادة تنشيط الطلب في مراحل الانكماش من قبل من تشملهم عملية إعادة التوزيع(السويلم، 2012، ص.105).

الخاتمة:

تقوم الصناعة المالية الإسلامية ومن خلال صيغها المختلفة بإحداث توازنات كبرى في بنية النظام المالي وهي جل ما يحتاج هذا النظام من أجل استقراره واستمراره في حسن الأداء ، حيث بينت النتائج المستخلصة حول هذه الصناعة أن أسسها ومعاييرها المستمدة من الشريعة الإسلامية تشكل سدا منيعا ضد حدوث الاختلالات المتسببة في مختلف الأزمات المالية ، فالتكامل بين أدوات هذه الصناعة يشكل قوة مناعة ذاتية وفي نفس الوقت أداة للتصحيح التلقائي لتعثرات النظام المالي من خلال سد الفجوات وإحداث التطابق بين الاقتصاد العيني والمالي ، وإن ما يزيد في تدعيم هذا التوازن هو قدرة هذه الصناعة على جذب المدخرات من مختلف الفئات وتعبئتها بشكل جيد مع توفير الكفاءة اللازمة لاستخدامها في التنويع الاستثماري وتوسيع الطاقات الإنتاجية ، كما الأرباح الاستثمارية في إطار هذه الصناعة هي تهمين للجهد والعمل ، فإلى جانب القيمة المضافة المحدثه من خلالها فإن معاملاتها أيضا ترتبط بالبعد الأخلاقي وذلك باعتمادها معايير الوضوح والشفافية ومنع أشكال الاحتيال والتدليس والأثانية والاستئثار والتعسير، ما يكسب مراحل العملية التمويلية أجواء من الثقة المتبادلة بين جميع الأطراف وهو ما من شأنه تدعيم وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي اللذان يضمنان استدامة النمو .

قائمة المراجع

- 01 - عبد الحميد عبد المطلب ، 2003، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر .
- 02 - سامي بن ابراهيم السويلم(2004)، صناعة الهندسة المالية الإسلامية - نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمارات المشورة، الكويت.
- 03- سامي بن ابراهيم السويلم (2012)، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، كرسي سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية.
- 04- ساسية جدي(2014-2015) دور الهندسة المالية في تطوير المالية الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص أسواق مالية وبورصات.
- 05- بلقيس دنيا زاد عياشي (2017-2018)، دور ضوابط الصناعة المالية في الحد من آثار الأزمات المالية، رسالة دكتوراه جامعة فرحات عباس سطيف 1كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك وتأمينات.

- 06-أديب قاسم شندى - نعيم حميد عبد الخضر (2016)، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2003) مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 21، الكويت.
- 07- فتح الرحمان علي محمد صالح (ديسمبر 2002)، أدوات سوق النقد الإسلامية، مجلة المصرفي، العدد 26.
- 08- مشتاق محمود السبعواوي، سلام أنور محمد، وفاتح سليمان يالжин (2012)، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي (دراسة تحليلية لعينة المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية) مجلة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية 2.
- 09- أحمد شفيق الشاذلي (2014)، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، نشره صندوق النقد العربي.
- 10- العربي مصطفى -قدي عبد المجيد (2016)، ضوابط وآليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد 02.
- 11- حمزة طيوان (دون سنة نشر)، متطلبات تبني الصناعة المالية الإسلامية في ظل التحديات القانونية بالجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، ال عدد 01.
- 12- محمد بوجلال، مقارنة إسلامية للأزمة المالية الراهنة، مجلة شمال إفريقيا، ال عدد 06.
- 13- صالح صالح -غري عبد الحميد (2009)، دور المنتجات الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي - النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً -، مداخل في الملتقى الدولي الثاني الأزمة المالية الراهنة والبدايل المالية.
- 14- عدلي قندح الاستقرار المالي أساس للاستقرار الاقتصادي، جريدة الغد، مستلهم من: [https:// alghad.com](https://alghad.com) يوم 2021/02/27 الساعة 15
- 15- جريدة الرياض ليوم 18 ماي 2016، مستلهم من: <https://www.alriyadh.com/archive>